جامعة البصرة **المرحلة : الماجستير**
كلية الآداب **الفرع : اللغة**
قسم اللغة العربية **أستاذ المادة : د. أحمد رسن**
البحث النحوي المعاصر للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨م

عنوان البحث (الدلالة النحوية عند النحاة العرب)

وصلنا في المحاضرة السابقة الى الصفحة (١٤) من البحث المذكور. وقد توصل الباحثان الى أن هناك اتجاهًا آخر سلكه النحاة للكشف عن دلالات النص وهو الوجوه الإعرابية للجملة او التركيب.
وهذا الكلام فيه خلط بين مفهومي الدلالة والمعنى ؛ لأن الباحث يستعين بالدلالات للوصول الى المعنى ووسيلته الى صيد المعنى هي الدلالات ولا يكشف الدلالات ؛لأن الدلالة هي الكاشفة ، وليست مكشوف عنها .

وهذا التعبير يوحي بأن الدلالة هي المعنى عند الباحثينِ لذلك يقولان :" يعني ذلك فهم غير دلالة واحدة من التركيب " فغير دلالة واحدة يقصد بها الوجوه الاعرابية.
فنقول إن الوجوه هي المعاني النحوية. وهذه الوجوه لها ألفاظ ولكل لفظ دلالة وحالة تؤشر الى المعنى النحوي أو الوجه ، فالوجه هو المعنى والدلالة حالة الألفاظ وليست هي الوجه النحوي وضربا مثالًا على ذلك قوله تعالى :"ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربَّك لذو مغفرة وذو عقاب أليم " فصلت الآية ٤٣.فقد حللا هذه الآية تحليلا يعتمد على التأويل وهذا التأويل هو تقدير الفاعل للفعل المبني المجهول (قيل) .فتارة يقدر :ما يقول لك كفار قومك فالفاعل هو كفار وكذلك يقدر المفعول به للفعل (قيل) يقدره "من الكلمات والمطاعن في الكتب المنزلة "هنا الجملة قد تم معناها لذلك تكون جملة (ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم) جملة استئنافية ؛لأن ما قبلها تركيب تام .

والتقدير الثاني الفاعل لفظ الجلالة (الله) والتقدير (ما يقول لك الله إلا مثل ما قال للرسل من قبلك) فتكون الجملة بدلًا من الاسم الموصول (ما) بعد (إلا) ، أي ما يقول ربُّك إلا ما (الذي) قال للرسل. ثم القول هو. فجملة (إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فتكون الجملة بدلًا من (ما) الاسم الموصول.
اذن لدينا معنيان المعنى الأول أن هذه الجملة استئنافية والمعنى الثاني أن هذه الجملة بدل فما هو الدليل على المعنى ؟ ، فإنّ الوجه الاعرابي هو الذي يكشف المعنى بعده .
والباحثان قد ذكرا وجهين واعتمدا فيهما كتبًا في الاعراب ، فأين الدلالة هنا وما هو الدال والمدلول ؟
لدينا وجه إعرابي وهو تقدير الفاعل للفعل المبني للمهول (قيل) فإذا قلنا إن فاعل (يقال) الكفار تكون جملة استئنافية ؛لأن الدلالة هي تمام معنى الجملة. فكيف استدل الباحثان على أن هذه الجملة استئنافية ؟
الدليل هو تمام الجملة التي قبلها عند تقدير فاعل هو الكفار. فلا ترتبط الجملة الاولى التي هي مقول القول بالجملة الجديدة أي ليست من قول الكفار (إن ربك لذو مغفرة...)فلو كان هذا قولهم لكانوا مؤمنين. فمعنى الجملة الاولى تام .وهذا المعنى التام هو القرينة وهو الدلالة على أن الجملة استئنافية ، هذا الوجه الاول.
أما الوجه الثاني أو المعنى النحوي الثاني وهو كون الجملة الثانية بدلًا فهو تقدير فاعل وهو "الله" فيكون معنى الجملة الاولى مرتبطًا بالجملة الثانية والدلالة هي حاجة الاسم الموصول "ما

" الى لفظ يوضحه. فعلى الرغم من أنّ صلة الموصول توضحه إلا أنها لا تكفي لبيان "قال" فالبدل يوضح ويبين. تقول : أعطيت أخاك كتابًا ، وأنت عندك أكثر من أخ. ولو قلت : أعطيت أخاك محمدًا كتابًا. فقد حددته وخصصته. اذن البدل يبين ويخصص المبدل منه المشترك مع مجموعة من الألفاظ .
سؤال / أ الوجه الإعرابي هو الدلالة أم الوجه الاعرابي يحمل دلالة ؟
جوابه / الوجه الإعرابي " المعنى النحوي" له دلالة تكشف المعنى الثاني المطلوب اي أن المعنى النحوي أحيانا له دلالة تكشف معنى نحويًّا آخر وهو المطلوب .
وذكر الباحثان أن هناك مظاهر تدل على عناية النحاة بالدلالات ومن تلك المظاهر التركيز على التراكيب التي لها أكثر من دلالة قالا :"وقوفهم على التراكيب التي تحتمل غير دلالة واحدة " مثال ذلك ما ذكره ابن جني في باب في توجيه اللفظ اللغوي الواحد الى معنيين اثنين .

ومن هذا الكلام يظهر أن الدلالة تساوي المعنى. وهذه الرؤية مخالفة لما ذهب إليه الباحثان عندما ذكرا أن الدلالة تعني التطبيق والإجراءات التي يقوم بها الباحث لتحليل المعنى .
ودليلنا على أن الباحثين خلطا بين الدلالة والمعنى انهما عبرا عن المعنيين عند ابن جني بقولهم "غير دلالة واحدة" والدقة العلمية في المفاهيم أن يقولا "غير معنى واحد " .

بعد ذلك انتقلا الى ما يسمى "أساليب الدلالة" وهذا المفهوم لم يستعمل عند القدماء ولا عند المحدثين. والمعروف في المفاهيم النحوية استعمال مفهومي الجملة أو التركيب أو أسلوب من الأساليب النحوية عند المحدثين مثل الأمر والنفي والاستفهام والنهي وغير ذلك.
ولم يذكرا لنا شواهد تبين لنا طريقة التحليل لهذه الأساليب ودلالاتها على المعاني النحوية .

وفي الفقرة (ج) من البحث "مفهوم الاعراب ودلالته" قسم الباحثان هذا المفهوم على قسمين مفهوم الاعراب ودلالة الاعراب وهو تقسيم صحيح.
وهناك ملاحظة لغوية لها بعد عقدي فبعض اللغويين يرون أن اللغة من وضع الله سبحانه وتعالى والإعراب الذي يمثل صفة من صفاتها ايضًا من وضع الله سبحانه قالا " جعله الله وشيًا لكلامها وحلية لألفاظها " ونقلاه من تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة .
وقد طرحت نظريات متعددة لنشأة اللغة منها :
١ـ نظرية محاكاة أصوات الطبيعة وهي نظرية تدرس في علم اللغة وتدرس ايضا في فقه اللغة، ومفادها أن الانسان الأول كان يشاهد الطبيعة ويقترب منها فيسمع خرير الماء وحفيف الريح وغيرها وبدأ يقلّد تلك الأصوات فاكتشف اللغة.
٢ـ نظرية الأصوات الطبيعية ، ومفادها أن الانسان اكتشف في نفسه بعض المشاعر التي يرغب في التعبير عنها فاستعمل الأصوات.
٣ـ نظرية الوضع والاصطلاح والتي ترى أن الانسان هو الواضع للغة.
٤ـ نظرية التوقيف والتي ترى أن اللغة من وضع الله واستند أصحابها إلى قوله : ﴿ وعلّم آدم الأسماء كلها ﴾ .وهي نظرية ليست بصحيحة .وهناك أدلة كثيرة على بطلانها منها :

أ- ان الله سبحانه ليس له فم ينطق به الأصوات .
ب- ان الله خلق الانسان وخلق له أعضاء النطق .

فالله هو الذي علم الانسان الأسماء ، فيعني ألهمه وخلق فيه ملكة العقل الذي جعله يفكر ويصنع بنفسه أصوات تلك اللغة.
اذن فلما كانت اللغة من صنع الانسان فالإعراب ايضا هو من صنع الانسان. وهناك روايات توحي بذلك كرواية أبي الأسود ووضع نقط الإعراب.
ننتقل الى معاني الإعراب وله أكثر من معنى نقلها الباحثان عن النحاة:

١ـ الاعراب وينقسم على قسمين :
أ- هو العلامة الاعرابية الموجودة في آخر الاسم.
ب- الاعراب هو تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل اللفظية او المعنوية .
٢ـ الجانب التطبيقي للإعراب : في هذا المعنى الثاني ذكر عبارة توحي الى أن الاعراب الذي يمثل الجانب العملي (كان عندهم قسيمًا لمفهوم النحو كله) ومصطلح "قسيم" مصطلح منطقي .
فالمنطقي يأخذ المعنى الكلي العام ويقسمه على أقسام :
اللفظ الذي يحمل المعنى الكلي العام يسمى "مقسم" والالفاظ التي تحته تسمى "أقسام" فلو أخذنا تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف. فالكلمة مقسم والاسم والفعل والحرف أقسام. أما القسيم فهو الاسم بالقياس الى الاقسام الباقية (الفعل والحرف) فكل قسم من الأقسام هو قسيم للأقسام معه اي مشترك مع بقية الأقسام في مقسم واحد. فالاسم قسيم للفعل والحرف بالكلمة.

سؤال /هل الإعراب بمعنى الجانب التطبيقي النحوي هو قسيم لمفهوم النحو كما يقول الباحثان ؟ فإن كان كذلك فما هو المقسم؟
جوابه / لم يذكر الباحثان المقسم لهذه الأقسام. وهنا نقول إنه لا يوجد قسيم يقسم على قسمين وهو النحو والاعراب (الجانب العملي) بل نقول : إن الإعراب يدخل في جانب من جوانب النحو . وفي الاطار العام للإعراب لديهما ملاحظتان هما :
١ـ الخلاف في المعنيين معنى الاعراب على مستوى العلامة الاعرابية ومعنى تغيير أواخر الكلمة. يرى الباحثان أن النتيجة من هذا الخلاف هو انحصار الخلاف بالحركات الاعرابية وهي قرينة دلالية من القرائن النحوية.
٢ـ يقولان إن الخلاف في هذه المسألة خلاف شكلي سواء قلنا إن الإعراب هو العلامة او تغيير أواخر الكلام .

والدقة العلمية في البحث العلمي ينبغي أن يكون التعريف دقيقًا حتى نستطيع أن نطبق هذا التعريف على مواطن التحليل وفهم المعنى النحوي. فهناك فرق بين العلامة الاعرابية وبين تغيير أواخر الكلمة ؛ لأن بعض الكلمات نرى عليها علامة. ولكنها تبقى ثابتة غير متغيرة. فهل تلك العلامة علامة إعراب لبيان المعنى او غير ذلك ؟ ، إذن هي علامة وضعها النحاة على المعنى النحوي وقد يكون اسم فيه علامة. ولكنه غير معرب . فيكون مبنيًّا .

والدليل على الفرق بينهما (علامة الإعراب والتغيير) هو الإضافة في قولنا "علامات الإعراب" فالعلامات أضيفت الى الإعراب. ولو كانت العلامات هي نفسها الإعراب فكيف يضاف الشيء الى نفسه. فالشيء لا يضاف الى نفسه عند النحويين.
ثم إن الباحثين قالا في الصفحة (١٨) من بحثهما إن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ وصرحا بأن هذا المعنى متفق عليه عند النحويين . فالعلامة الاعرابية ليست هي الابانة للمعنى النحوي باللفظ. وانما هي لفظ يدل على المعنى مثل "الضمة" علامة إعرابية تدل على المرفوعات مثل "المبتدأ والخبر ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن وغير ذلك."

في الصفحة (١٩) عرف الباحثان المعنى النحوي في السطر الثاني و ما بعده فيقولا "المعنى النحوي أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلا لفعل او مفعولا او تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبرا عن الاخر " .هذا النص منقول عن "دلائل الاعجاز" يعرف المعنى النحوي بهذا النص و عندما نقوم بتحليله نجد أن لفظ "تعمد" الى اسم مختلف عن المعنى النحوي ؛ لأن هذا الفعل "تعمد" يعبر عن توجه المحلل أو الباحث نحو الألفاظ والتوجه ليس هو المعنى النحوي إنما هو قريب من مفهوم تلقي النص من أجل تحليله. وما في هذا النص من ألفاظ تمثل المعنى النحوي هو

"الفاعل والفعل والمفعول به والخبر والمبتدأ" وان لم يذكر المبتدأ فقال "تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبرًا عن الآخر فالثاني هو المبتدأ.
ولاحظا من كلام "ابن فارس وتحليله لبعض الأساليب أن المعنى عند ابن فارس هو المعنى التركيبي المتحصل من مجموع التركيب بعلاماته وعلاقاته الداخلية .
ومن هذه العبارة نفهم أن المعنى هو المعنى فقد عرف المعنى عند " ابن فارس" بالمعنى التركيبي ، ولا يجوز تعريف الشيء بلفظه. فقد كرر كلمة المعنى التركيبي إلا اذا كان الغرض توضيحيًا. وليس للتعريف ؛ لأن كلمة المعنى مفهوم مطلق ثم بعد ذلك خصصها بالمعنى التركيبي والذي يحتمل ايضا أكثر من معنى "سياقي اجتماعي بلاغي" فيقصد هو هنا المعنى النحوي ؛ لأنه معنى تركيبي .

ثم استنتجا عدة نتائج منها :
١ـ يدل الإعراب في المفهوم النظري المقصور على العلامات على المعاني النحوية او الوظيفية وهو ما ينتزع من تعريف جمهرة النحاة .
وقد ذكرنا الاعراب هو العلامات. فالباحثان يريدان أن يقولا إن الإعراب اذا كان بمعنى العلامات. فهو دال على المعاني وإننا بيّنا أن الخلل يكمن في أن العلامات غير الاعراب .
٢ـ يدل الإعراب بحسب رؤية ابن فارس على المعاني التركيبية. فابن فارس قال إن السياق كله يدل على المعنى وهذا الكلام ليس فيه مشكلة ؛ لأن السياق يحدد المعنى ؛ لأن فيه مشتركات. فلو قلنا : ما أكرم زيد. فلهذا القول احتمالات كثيرة وفق السياق الخارجي. فهل هو تعجب، أم استفهام أم نفي. واذا رجعنا الى العلامة الإعرابية فهي تبين لنا معناه بالرفع أو بالنصب.
٣ـ يدل الإعراب في المفهوم العملي على المعاني النحوية الدلالية والمعاني التركيبية .
واذا كان بمعنى التطبيق فلا يدل على المعاني. وانما يدل على الممارسة التي يستعين المحلل بمجموعة من القرائن حتى يتوصل الى المعنى النحوي. فليس التطبيق هو ما يدل على المعنى النحوي. وانما هي القرائن سواء كانت علامات إعراب أو سياق الى غير ذلك. فهي التي توصل الى المعنى النحوي.

ثم بعد ذلك يستنتجان نتيجة "ان النحاة اشترطوا ان يكون المعرب _الباحث النحوي_ عالمًا بالمعنى كي يتوصل الى المعنى ".
فإذا أردت أن تكون نحويا وتمارس عملية الإعراب يجب عليك أن تكون عالمًا بالمعنى. وهنا يستشكل الباحثان على كلام ابن هشام بقولهما عندما أريد أن أصل الى المعنى. فينبغي أن اعتمد على المعنى نفسه ؛ لأنه يشترط أن اكون عالمًا به. وهذا ما يسمى بالمنطق والفلسفة بـ "الدور" وهو أن الشيء يعتمد على نفسه. فإذا أردت أن تفهم أن هذه الكلمة فاعل في الجملة. فعليك أن تكون عالمًا بمعنى الفاعلية. فإذن ليس هناك حاجة ؛ لأنه شيء حاصل ، فهما يقولان "نص النحاة أن الاعراب فرع المعنى وان أول واجب يقع على المعرب هو ان يعي معنى ما يعرب" فاذا كنت تعرف معنى ما تعرب فما الفائدة من الإعراب ؟، لكنهما قالا يقصد بالمعنى المشترك هو المعنى العام للنص أو التركيب أو القصد نحو/جاء محمد مسافرًا .

فهذه العبارة لها معنى عام وقصد. ومعناها العام وقصدها هو الإخبار عن مجيء هذا الشخص فلو كان هذا الشخص فرحًا فأنت لا تعرف حالته غير أن المعنى العام او القصد هو ما يقرب لك هذا المعنى مع القرائن الاخرى.
الأمر الآخر في الاجابة عن هذا الاشكال هو أن بعض التراكيب تحتمل أكثر من معنى نحوي لذلك فهذه المعرفة الأولى لا تحدد كل هذه الاحتمالات. وانما هي معانٍ جديدة يتوصل اليها الباحث بالاستعانة بالقرائن المتعددة بما في ذلك السياق.

الفقرة (د) الصنعة اللفظية في الدراسات النحوية : يقصد الباحثان بذلك أن النحاة ركزوا على جانب اللفظ في الدراسات النحوية .
وهذا الرأي أشار له بعض النحاة القدماء منهم "ابن يعيش" الذي قال " ويؤيد اعراضهم _النحاة_ عن المعنى عندك وضوحًا انك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لن يبقى عندك فاعلا وانما مبتدأ وخبرًا معرضًا للعوامل اللفظية "وهنا يقول بان النحاة اعتنوا بالجانب اللفظي وتركوا المعنى ذاكرا مسألة تدل على ذلك. وهي أن الجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل تبدأ بالفاعل ثم الفاعل وعندما يتقدم الفاعل على فعله يتركون معنى الفاعل. ويذهب سدى ويكون هذا الاسم مبتدأ والجملة الفعلية خبرًا .

فهل هذا دليل مقنع بأن النحاة اعتنوا باللفظ على حساب المعنى ؟
ونقول إن الجملة في النحو العربي تقسم على قسمين اسمية وفعلية. وهذه الجملة لها خصائص لفظية وهي أن الاسمية تبدأ باسم والفعلية بفعل وهذه الخصائص اللفظية معها خصائص معنوية ودلالية اي لا يوجد تركيب نحوي مستعمل خالٍ من المعنى ؛ لأنه لو كان خاليًا من المعنى لكان مهملا .
الأمر الآخر أن تقديم الفاعل على فعله يشكل جملة جديدة وهي الجملة الاسمية والتي لها معنى نحوي ايضا وهي "المبتدأ والخبر" أليس المبتدأ والخبر معنى نحوي موجود ينطبق عليه التركيب ؟ فإذن النحاة لم يهملوا المعنى بل كان حاضرًا في جميع الأبواب النحوية إلا أن هذه العناية بالألفاظ من حيث الجانب الشكلي غرضها ضبط المنهج ووضع القواعد النحوية التعليمية وضعًا دقيقًا مرتبًا ترتيبًا منطقيًا .
وذهب الباحثان الى أن النحاة اعتنوا بداية بالمعنى ؛ لذلك قالا : ولا يتعارض ذلك مع المباحث الدلالية لديهم. وهذا كلام صحيح وكذلك عندما قالا "مباحث دلالية" فهو تعبير ليس دقيقًا. فالدلالة هي حالة اللفظ ، وليست لدى النحاة مباحث خاصة بالدلالة .انما هي موجودة في النظرية النحوية. ويشار اليها كل بحسب موقعه ،فمثلا عندما يقولون إن الاسم لفظ يدل على معنى والفعل يدل على حدث وزمن والحرف يدل على معنى في غيره. فالدلالة موجودة ايضا غير أنها مندمجة مع التحليل النحوي للمعاني النحوية.

ويضربان مثلًا على ذلك بتحليل ابن جني للدلالة وتقسيماتها على أقسام حيث قسم ابن جني الدلالة الى لغوية ولفظية وصناعية ودلالة معنوية .وهذا إن دل فإنما يدل على أن هناك عناية بالدلالة. فالمقصود بكل واحدة من تلك الدلالات يتضح بالمثال الآتي :
الفعل "قام" : الدلالة اللفظية : فألفاظ حروفه عندما تنطق تدل على المصدر. كذلك الفعل "كتب" تدل حروفه عندما تنطق على الكتابة .والدلالة الصناعية : يقصد بها الصيغة مثل "فعل " اذا كان هناك فعل على صيغة يفعل او أفعل فهي صيغ تدل على زمن الماضي والحاضر والمستقبل فالمقصود بالصناعة هي علم الصرف أو الفن وهنا نرى الباحثين عندهما الزمن يمثل معنى نحويًا. وليس دلالة نحوية. فالصيغة وفق المعنى النحوي التي تدل على الزمن والصيغة هي دلالة صناعية .والدلالة المعنوية: الفعل "قام" معناه حدث يشير الى من قام به اي يدل على الفاعل .و"شرب" يدل على من قام بالفعل اي الفاعل لديه حياة. وتدل على المفعول الشيء المشروب. و"جلس" تدل على الفاعل فقط ؛ لأن معنى الفعل لا يحتاج الى المفعول. ولكن إن قلت "احترق" او "احترقت" تدل على شيء يحترق. والفعل "قرأ" يحتاج الى شخص عاقل يقوم بفعل القراءة وهكذا .
ويصل الباحثان الى عنوان آخر وهو أعمال النحاة في نقد فريق من المحدثين .
وهذا العنوان أوسع من موضوع البحث ؛ لأن أعمال النحاة يقصد به النحو كله .ويرى الباحثان أن المحدثين عندما نقدوا القدماء قالوا إن النحاة وضعوا قواعد وقوالب نحوية خالية من المعنى .

ونقول : إن النحاة قد درسوا المعنى وهو موجود ، وظهرت دراسات كثيرة على المعنى النحوي .ويرى المحدثون أن الحل لقضية إبعاد المعنى هو دمج علم النحو مع علم البلاغة.
وهذا ليس صحيحًا ، إذ يقول الباحثان إنّ البلاغة والنحو علمان مستقلان. ولكل واحد منهما موضوعه و قواعده الخاصة .